مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

# أثر تغيير السياسات المحاسبية على الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية

## دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية في محافظة السليمانية

**م.م. سيروان لطف الله عبدالله**
قسم المحاسبة، كلية الأدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، إقليم كوردستان، العراق
sirwan.abdulla@univsul.edu.iq

**م. هێمن محمد عزيز**
قسم المحاسبة المالية والتدقيق، كلية التجارة، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كوردستان، العراق
Hemn.aziz@univsul.edu.iq

**أ.م.د. رزگار على أحمد**
قسم المحاسبة، كلية الأدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، إقليم كوردستان، العراق
Rizgar.ahmad@univsul.edu.iq

**معلومات البحث**

**تاريخ البحث:**
الاستلام: ٢٠٢١/١٠/١١
القبول: ٢٠٢١/١٠/٢٠
النشر: شتاء ٢٠٢٢

**الكلمات المفتاحية:**
Accounting Policy, Bank Credit, Financial Crisis, Commercial Banks, Kuridstan Region

Doi:
10.25212/lfu.qzj.7.1.21

**الملخص**

تعد السياسة المحاسبية جزءاً من الخطة الاستراتيجية في منظمات الأعمال بشكل عام والمنظمات المالية بشكل خاص، والاهتمام بها هام جداً لضبط الأحداث المحيطة بتلك المنظمات. تمكن أهمية هذا البحث في اختيار وتطبيق أفضل السياسات المحاسبية المتاحة للمصارف التجارية في أقليم كوردستان لغرض استمرار حجم الائتمان المصرفي ووضعها المالي أثناء أزمة مالية، ويهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر السياسات المحاسبية المتاحة للمصارف التجارية العاملة في أقليم كوردستان على قرارات الائتمان لشركات طالبة الائتمان و التعرف على إبراز أهمية متابعة الائتمان بعد منحه لتحقيق استمرار العميل في وضع يمكنه تسديد الأقساط المستحقة وكذلك الفوائد في حدود جدول زمني محدد حسب شروط القرض، ولتحقيق ذلك تم تصميم (62) استمارة استبيان وزع على كل من (مدير عام، معاون مدير، رؤوساء الأقسام، رئيس الوحدة، وتحديداً رؤوساء أقسام المحاسبي والتدقيق) وقد تم تحليل نتائج البحث باستخدام برنامج (SPSS 22.0) من خلال الأساليب الإحصائية و تحليل الإنحدار.

توصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات أهمها: السياسات المحاسبية التي يمكن أن تستخدمها المصارف كقواعد للمعالجات المحاسبية التي تقوم بها، أو لضبط عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وكذلك أحدى المؤشرات للائتمان المصرفي التي تتمثل بقرار منح الإئتمان المصرفي هو وأحد من القرارات الصعبة التي تكون إدارة المصارف مسؤولة عنها عند وقوع أزمة المالية. وانتهى البحث بمجموعة من المقترحات في مقدمتها الإفصاح عن السياسة المحاسبية لأنها تؤثر إيجاباً على قرارات الأئتمان المصرفي وضرورة إقامـــة دورات تدريبية وتأهيلية للمحاسبين في الإدارة المالية عن الاستخدام الصحيح للسياسة المحاسبية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

**المقدمة:**

تعبر السياسات المحاسبية عن أسلوب العمل الممكن تطبيقه بغرض التعبير عن الأحداث المالية في المنشأة، حيث تشمل السياسة المحاسبية المبادئ والأسس والمصطلحات والقواعد والإجراءات التي تتخذها إدارة المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية، وعليه فأن السياسات المحاسبية قد تختلف من منشأة لأخرى ومن وقت لأخر، مع ضرورة الإفصاح عن السياسة المحاسبية المطبقة.

ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم الفعاليات المصرفية وأكثر أدوات المصارف حساسة حيث لا يتوقف تأثيره على مستوى المصرف فحسب وإنما يتجاوز تأثيره ليتفاعل مع العديد من المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، لذلك ولضمان اتخاذ قرار سليم تقوم المصارف بتقديم قروض مصرفية بعد قيامها بدراسة الملفات للشركات والأفراد والاعتماد على أدوات التحليل المالي وبعض عوامل أخرى التي قد تكون على صلة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل أو عوامل قد تتعلق بالظروف الاقتصادية السائدة أو عوامل أخرى خاصة بالعميل نفسه.

## المبحث الأول/ منهجية البحث

تعد منهجية البحث الخطوة الأولى التي توضح المسار العلمي التي اختارها الباحثون والتي سيتم من خلالها تناول مشكلة البحث وتحديد أبعادها وأهدافها وفرضيتها.

**أولاً: مشكلة البحث:**

ألقت الأزمة المالية في أقليم كوردستان بظلالها على القطاع الاقتصادي بصورة عامة، وعلى القطاع المصرفي بصورة خاصة، وذالك بسبب تعاظم قيمة القروض المتعثرة. وقد انعكست آثار ذلك على نمط السياسة الائتمانية التي تتبعها إدارة المصارف التجارية في أقليم كوردستان في منح الائتمان، وذلك تحسباً للمخاطر من عدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها.

وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

1. ما هي القيود التي تواجه إدارة مصارف التجارية في أقليم كوردستان في تغيير السياسة المحاسبية والاختيار من بين البدائل المحاسبية المختلفة التي تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية؟
2. هل توجد علاقة بين قرارات الائتمان المصرفي للمصارف التجارية في أقليم كوردستان ونمط السياسة المحاسبية لبنك المقرض؟
3. هل توجد فروقات بين المصارف التي تقوم بتغيير السياسة المحاسبية أثناء الأزمة المالية في أقليم كوردستان والمصارف التي تستمر بنفس السياسات المحاسبية قبل الأزمة؟

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

**ثانياً: أهمية البحث:**

تكمن أهمية هذا البحث في اختيار وتطبيق أفضل السياسات المحاسبية المتاحة للمصارف التجارية في أقليم كوردستان لغرض استمرار حجم الائتمان المصرفي و وضعها المالي أثناء الأزمة المالية، وتزداد أهمتها في فترة زمنية ما زالت تلك المصارف تعاني من آثار الأزمة المالية في أقليم كوردستان، وما نتج عنها من خسائر متراكمة تكبدتها بسبب تعثر العميل في سداد الأقساط والقروض التي فتحت لهم قبل الأزمة.

**ثالثا: أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى:

1. التعرف على أثر السياسات المحاسبية المتاحة للمصارف التجارية العاملة في أقليم كوردستان على قرارات الائتمان لشركات طالبة الائتمان.
2. شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره وكذلك التعرف على العوامل التي تؤثر في منح الإئتمان المصرفي.
3. التعرف على إبراز أهمية متابعة الائتمان المصرفي بعد منحه لتحقيق استمرار العميل في وضع يمكنه تسديد الأقساط المستحقة وكذلك الفوائد في حدود جدول زمني محدد حسب شروط القرض.
4. بيان أهمية الإفصاح الذي ينبغي القيام به عند إجراء تغيير للتقديرات المحاسبية.

**رابعاً: فرضيات البحث:**

تمت صياغة فرضيات البحث بالإرتكاز على مشكلة البحث وبما يتناسب مع أهداف البحث وتستند البحث على فرضيتين رئيستين مفادهما:

1. إن تغيير السياسات المحاسبية المتاحة في المصارف التجارية في أقليم كوردستان له أثر إيجابي على قرارات الائتمان لشركات طالبة الائتمان.
2. لا توجد فروقات بين المصارف التي تقوم بتطبيق سياسة محاسبية جديدة لعمليات وأحداث وظروف أثناء الأزمة المالية في أقليم كوردستان والمصارف التي تستمر بنفس السياسة المحاسبية قبل الأزمة.

**خامساً: منهج البحث:**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تحديد الإطار النظري للبحث وذلك من خلال الإستعانة بالأطاريح والرسائل الجامعية العربية والأجنبية والدوريات وشبكات الإنترنت وتم كذلك الإعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي والتي تم على مجموعة من البنوك التجارية في أقليم كوردستان.

**سادساً: خطة البحث :** تم تقسيم البحث إلى خمسة مباحث وكالآتي :

المبحث الأول : منهجية البحث

المبحث الثاني: درسات سابقة .

المبحث الثالث : الإطار المفاهيمي للمحاسبه الإجتماعية .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المبحث الرابع : مدخل لدراسة التدقيق الاجتماعي .
المبحث الخامس : الجانب التطبيقي (الجانب العملي) :

1. استمارة الإستبانه .
2. تحليل البيانات واثبات الفرضيات .

## المبحث الثاني/ دراسات سابقة

هناك عرضاً موجزاً لأهم الدراسات التي تمكن الباحثون من الإطلاع علىها، التي تناولت موضوعات ذات صلة بموضوع البحث، وتبويب الدراسات السابقة على أساس دراسات تتعلق بالسياسات المحاسبية ودراسات تتعلق باالإئتمان المصرفي:

**أولاً: الدراسات المتعلقة بالسياسات المحاسبية:**

| التسلسل | السنة | اسم الباحث | عنوان الدراسة |
|---|---|---|---|
| 1 | 2010 | محمد يونس عبدالسلام | التغير في السياسات المحاسبية وتأثيره على عدالة وصدق القوائم المالية |
| هدفت الدراسة إلى توضيح أثر التغيير في السياسات المحاسبية على مصداقية وعدالة القوائم المالية وعلى مستخدمي القوائم المالية، التأكد من أن العدول عن السياسات المحاسبية المستخدمة في شركة شل (Shell) لا يتم إلا بعد التأكد من مبررات وفوائد التغيير.اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، والمنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة ، وعلى المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة التطبيقية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: الثبات في إتباع السياسات المحاسبية في شركة شل المحدودة جعل قوائمها المالية عادلة وصادقة ، إتباع سياسة محاسبية ثابتة يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة وسهلة الفهم لمستخدميها وتسهل القيام بعملية المراجعة،تقويم المخزون السلعي باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية غير ملائم لظروف شركة شل السودان .خرجت الدراسة بعدة توصيات منها:<br>1. العمل على إتباع سياسات ثابتة تتلائم مع الظروف المحيطة بالشركة.<br>2. ضرورة تقويم المخزون السلعي في شركة شل وفقا للقيمة الجارية.<br>3. ضرورة إقامة دورات تدريبة وتأهيلية للعاملين في الإدارة المالية عن الاستخدام الصحيح للسياسات المحاسبية. | | | |

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

| التسلسل | السنة | اسم الباحث | عنوان الدراسة |
|---|---|---|---|
| 2 | 2020 | مهند السيدة | أثر تغيير السياسات المحاسبية في جودة التقارير المالية |

هدف البحث إلى تحديد أثر تغييرات السياسات المحاسبية في جودة التقارير المالية من خلال تحديد أثر التغيير في السياسات المحاسبية في ملائمة التقارير المالية، وفي مصداقية التقارير المالية، أعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي، ضم مجتمع البحث مدققي الحسابات والمدراء الماليين والمحاسبين العاملين في بيئة الأعمال السورية، تم استخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات، عبر توزيعها على عينة عشوائية من المدققين والمدراء الماليين والمحاسبين، واختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار الإنحدار الخطي البيسط.

وقد توصل البحث إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للتغيير في السياسات المحاسبية في ملاءمة التقارير المالية، حيث أن التغيير في السياسات المحاسبية مع الإفصاح عن هذا التغيير يؤثر إيجاباً في تعزيز خاصية الملاءمة للتقارير المالية، ويمكن أن يتم التغيير في السياسات المحاسبية لتحقق الإدارة منافع خاصة على حساب منفعة الملاك. كما أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن إجراءات التغييرات في السياسات المحاسبية لتلافي الأثر السلبي لها في دقة عرض وتحليل البيانات الواردة في التقارير المالية في الشركة التي يتم العمل فيها، وضرورة تعزيز خاصية الحياد السياسات المحاسبية بعيداً من التحيز من قبل المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

**ثانياً: الدراسات المتعلقة بالائتمان المصرفي:**

| التسلسل | السنة | اسم الباحثين | عنوان الدراسة |
|---|---|---|---|
| 1 | 2013 | الفاتح الشريف يوسف الطاهر<br>نور الهدى محمدين | الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان |

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق نظام الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي وكذلك دوره في تحقيق سلامة قرارات التمويل المصرفي والتعرف على الفوائد التي تعود على العميل والمصرف والاقتصاد الكلي للبلد والسلطة الرقابية والمواطن العادي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها:

1. إن المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي والمعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز العمليات الممولة بالجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي.
2. المعلومات الائتمانية التي يوفرها نظام الترميز الائتماني تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وخلصت الدراسة إل عدة توصيات منها:

1. على بنك السودان المركزي إتباع إستراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي باستخدام وكالات معلومات وتصنيف ائتمانية وإلزام المصارف السودانية بضرورة تقويم الضمانات المعروضة علىها لدى تلك الوكالات.
2. على المصارف السودانية تطبيق نظام الترميز الائتماني وجمع معلومات أكثر كفاءة عن العملاء والعمليات الممولة بصورة تمكن من اتخاذ القرار السليم مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

| التسلسل | السنة | اسم الباحث | عنوان الدراسة |
|---|---|---|---|
| 2 | 2015 | د. محمد غالي راهي | دور الائتمان المصرفي في تمويل سوق السكن في العراق |

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة التمويل والمؤسسات المكلفة بعملية التمويل، وكذلك تأسيس نظام تمويل وإقراض للإسكان لتمكن الأفراد الشراء أو البناء للحصول على سكن لائق. والتعرف على ما هو انعكاس عملية الاستثمار الذي يقوم به المصرف في مجال تمويل السكن على مؤشرات أدائه. ومن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم وصول إليها هذه الدراسة:

1. إن القروض المصرفية مازالت دون المستوى المطلوب فهو ليس بالشكل الذي ينمي المشاريع الاستثمارية بسبب ضعف القاعدة الرأسمالية. القطاع الخاص لا يتمتع بإمكانيات واسعة تمكنه من تمويل ودعم هذه المشاريع.
2. القطاع المصرفي العراقي دائماً أن الطلب على التمويل متجاوز العرض مما أدى إلى في كثير من الأحيان إلى تفشي مظاهر الفساد الإداري.
3. يوصي الباحث بصياغة الإطار القانوني في مجال التمويل وتشجيع وتأسيس بنوك ومؤسسات متخصصة في مجال الإسكان لإقراض والتشييد.
4. يوصي الباحث بقيام الدولة بتوفير الضمانات أو التأمينات لصالح المقرضين لتغطية مخاطر منح القروض لشريحة ذو الدخل المتدني سواء كلياً أو جزئياً ويشجع المقرضين القطاع المصرفي عل منح القروض لهذه الشريحة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

**ثالثاً: الدراسات المتعلقة بالأزمة المالية:**

| التسلسل | السنة | اسم الباحثين | عنوان الدراسة |
|---|---|---|---|
| 1 | 2013 | أ.على الزيادات<br>أ. فارس الخرابشة | أثر الأزمة المالية على الأسواق المالية العالمية |

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على سوق الأوراق المالي الأردني، وفحص مدى صحة الاتهام الموجّه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس وراء حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص.

تم توصلت هذه الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات اهمها: أن هذه الأزمة تتفرد من حيث الكم والنوعية، وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات، وأن هناك تخبطاً ملحوظاً بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها:خفض سعر الفائدة في البنوك لاستقطاب الاستثمار المحلي كونه أهم من الاستثمار الأجنبي ويساعد على دفع عجلة الاقتصاد المحلي، ووقف الإشاعات المدمرة لنفسية المستثمرين والتي أدت إلى آثار سلبية لدى المستثمرين وخفض التداول في الأسهم في البورصة.

| التسلسل | السنة | اسم الباحثين | عنوان الدراسة |
|---|---|---|---|
| 2 | 2018 | أسعد حميد العلى<br>احمد يوسف عريقات | خصائص الاستثمار في بورصة عمان قبل وبعد الأزمة المالية العالمية |

هدفت الدراسة إلى الكشف عن خصائص الاستثمار الرئيسية في بورصة عمان للأسهم قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها. أشتملت الدراسة على مستويات إغلاق جميع مؤشرات الأسهم الرئيسية خلال فترة الأزمة وهي: الرقم القياسي بالأسهم، الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية، الرقم القياسي غير المرجح، وفي كل منها هناك أربعة مؤشرات قطاعية فرعية هي: البنوك، التأمين، الخدمات والصناعي. وقد استخدمت الدراسة الاختبار الإحصائي T-test للفروقات بين العينات المزدوجة.

تم توصلت هذه الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: بينت الدراسة وجود فروقات ذات دلالة معنوية لمعاملات الإختلاف ولجميع المؤشرات الرئيسية والقطاعية، كما بينت الدراسة أن معامل الارتباط بين تلك القيم سالباً، وهو دليل آخر على الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة إعادة النظر بتكوين بعض المؤشرات السوقية، وضرورة تعزيز دور الهيئات الرقابية للسوق المالي لتكوين مستعدة لمواجهة مزيد من الأزمات المالية سواء المحالية أو العالمية.

من خلال الاستعراض السابق لبعض الدراسات السابقة ، يمكن القول :

**اولاً:** استفاد الباحثون من الدراسات السابقة في جوانب عدة يمكن إيجازها فيما يأتي:

1. الاستفادة من الإطار النظري في صياغة موضوع البحث فيما يتعلق بموضوع السياسة المحاسبية والائتمان المصرفي والأزمات المالية .
2. التعرف إلى الأدوات البحثية وكيفية إعدادها وبنائها.
3. الاستفادة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.
4. دراسة النتائج والتوصيات والمقترحات والاستفادة منها في مقارنة نتائجها بنتـائج الدراسـة الحالية.

**ثانياً:** ما تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة : اكتسبت الدراسة الحالية أهميتها في كونها هدفت إلى تحليل أثر تغيير السياسة المحاسبية على الإئتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية في البنوك التجارية العاملة في أقليم كوردستان، وإلقاء الضوء على أهمية تغيير السياسة المحاسبية على الإئتمان المصرفي للبنوك التجارية، ودراستها كمنطلق لتطوير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بدلاً من النظام المحاسبي الموحد.

## المبحث الثالث/ المفاهيم الأساسية للبحث

يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (8) ثلاثة موضوعات رئيسية أولها أسس اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية لذلك، والثاني المعالجة المحاسبية للتغيير في التقديرات المحاسبية، وأخيراً تصحيح أخطاء الفترات السابقة.

**أولاً: مفهوم السياسات المحاسبية:** تعد السياسات المحاسبية عن طرق المعالجة التي تتم على البيانات المحاسبية، وكذلك يمكن أن تتعلق السياسات المحاسبية بطرق عرض القوائم المالية والبنود التي تحتويها، ويفترض الثبات والاتساق في استخدام هذه السياسات المحاسبية من مدة لأخرى، ولا يعني ذلك عند وجود المبررات الكافية واللازمة للتغيير أن لا يتم تغيير هذه السياسات المحاسبية، بل يصبح من الواجب تغييرها إذا كان التغيير يؤدي إلى الوصول إلى معلومات أكثر عدالة وموثوقية وتمثيلاً لواقع العمليات التي تنشأ في الشركة. كذلك الأمر بالنسبة للتقديرات المحاسبية فهي تعبر عن عملية القياس لبنود معينة باستخدام التقدير بناء على افتراضات معينة، وهي أيضاً عرضة للتغيير حسب الحيثيات والمستجدات، ولا يعني ذلك الثبات عند التقدير إذا توفرت أدلة تؤيد تغييره. إضافةً لما تقدم فقد تنشأ أخطاء محاسبية نتيجة لطبيعة البشر أحياناً من سهو أو خطاء، أو ربما يكون الخطأ مقصوداً بقصد الاختلاس والتزوير والسرقة، ويجب معالجة الأخطاء عند اكتشافها وتصحيحها. ولعل ذلك يرتبط بصفة نوعية رئيسية للقوائم المالية وهي قابلة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

للمقارنة، فلكي تكون هذه القوائم قابلة للمقارنة فيجب أن تكون معدة باستخدام ذات السياسات المحاسبية، كذلك يجب الاتساق باستخدام ذات الأساليب المستخدمة في التقدير المحاسبي، إضافةً إلى وجوب معالجة الأخطاء المحاسبية.

ولقد تطرق المعيار IAS 8 إلى السياسات المحاسبية التي يمكن أن تستخدمها الشركة كقواعد للمعالجات المحاسبية التي تقوم بها، أو لضبط عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وتطرق المعيار إلى إمكانية قيام الشركة بتغيير هذه السياسات بناء على معطيات ومبررات عملية بحيث يوجب المعيار إفصاحات معينة وتطبيق هذه السياسات بأثر رجعي، وكذلك تطرق المعيار إلى بعض التغييرات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية ومعالجة الأخطاء المحاسبية. ( الجعارات،2008: 183)

**ثانياً: أهمية السياسة المحاسبية:**

تعد السياسة المحاسبية في المؤسسة حجر الزاوية وذلك لأهميتها بالنسبة للمؤسسة عند إعدادها للقوائم المالية من جهة، ولأطراف ذات العلاقة من جهة ثانية، حيث يمكن حصر السياسة المحاسبية في النقاط الآتية: (سليمان،2017: 5)

1. التمكن من اختيار أفضل البدائل المحاسبية الملائمة للظروف والعوامل السائدة سواء على مستوى المؤسسة أو المحيط ككل مما يؤدي إلى التوصل لقوائم مالية ذات معلومات عادلة تخدم أصحاب المصالح دون تضليل وأيضاً عدم تفضيل مصالح فئة معينة على فئة أخرى.
2. إن قابلية المقارنة من أهم المقومات التي يجب المحافظة علىهاعند تحديد السياسات المحاسبية وتطبيقها.
3. مرونة السياسة المحاسبية تؤدي إلى استيعاب الاختلافات القائمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وأيضاً انعدام أو أنكماش هذه الاختلافات على مستوى القطاع الاقتصادي الوأحد وهذا يضمن إمكانية إجراء المقارنة بين نتائج الأنشطة الأقصادية لمختلف المؤسسات بناء على ما يرد بقوائمها المالية من توضيحات حول طبيعة ونوع السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض القوائم المالية.
4. تحديد السياسة المحاسبية للمؤسسة يعد أمراً ضرورياً حيث أن مقارنة البيانات الواردة بالقوائم المالية ضروري للحكم على مدى كفاءة المؤسسة. ( شيماء وسارة،2019: 4)
5. وضع السياسة المحاسبية يؤدي إلى تحقيق مبدأ المقارنة الذي يساعد على عدم التحيز والدقة والموضوعية في الإفصاح عن كفاءة وقدرة المؤسسة ومستوى تحقيقها للأهداف المسطرة.

**ثالثاً: أهداف السياسة المحاسبية:**

يجب إرساء الأهداف حتى يمكن إعداد السياسات المحاسبية، ولا يعتبر وصف طرق القياس وقواعد الإفصاح وأشكال العرض كافيا في حد ذاته كهدف، إذ أن هناك نتائج اقتصادية و اجتماعية ترتبط بالقرارات البديلة، ويمكن أن تركز النظرية المحاسبية العديدة على أهداف معينة، مثل تفضيل الإدارة والمحاسبين والأفراد، أو السوق أو مصالح المجموعات الأخرى في المجتمع، ومع ذلك يجب أن تأخذ السياسة المحاسبية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

القومية في اعتبار الرفاهة الاجتماعية في إطارها الواسع مثلما تأخذ في الاعتبار تفضيلات المجموعات المعينة في المجتمع. (بوقشور وكبيش،2020: 35)

**رابعاً:السياسة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي "SCF":**

1. **مفهوم النظام المحاسبي المالي:** بأنها نظام لتنظيم المعلومات المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدة عددية، يتم تصنيفها، تقيمها، تسجيلها و عرض قوائم تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاحها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية. تضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تتمثل فيما يأتي: ( رباعة،2019: 6)

- تحديد الحسابات.
- وضع القوائم المالية.
- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.

2. **السياسة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي:** يمكن تحديد السياسة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي بما يأتي: **(**العرابي،2013: 73)

- **أسس التقييم ( القياس):** يتكون من: التكلفة التأريخية، القيمة العادلة، التكلفة الجارية، صافي القيمة القابلة للتحصيل و القيمة الحالية.
- **إندثار الموجودات الثابتة:** يتكون من : طريقة القسط الثابت، طريقة القسط المتناقص، وطريقة المخرجات وطريقة إعادة التقدير.
- **طريقة تقيم تكلفة المخزون.**

**خامساً: تغير السياسة المحاسبية والإفصاح عنها في النظام المحاسبي المالي:**

السياسة المحاسبية هي تعبر عن أسلوب العمل الممكن تطبيقه بغرض التعبير عن الأحداث المالية في المؤسسة، ونظراً لتغير الظروف المحيطة بالمؤسسة إلا أنه يجب على المحاسب التأكد من أن تغيير السياسة المحاسبية يجب أن يوفر معلومات أكثر دقة وجدوى في مجال التنبؤ واتخاذ القرارات، كما أن الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية يمكن للمستخدم أن يتعرف على المركز المالي للمؤسسة ونتائج الأعمال بصورة كاملة وواضحة، وكذا تمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة. ( رباعة، 2019: 17)

1. **التغييرات في السياسات المحاسبية:** من الطبيعي أن الثبات في السياسة المحاسبية ليس مطلقاً بسبب تغيير الظروف المحيطة بالمنشأة إلا أنه يجب على المحاسب أن يتأكد من أن التغيير في السياسة المحاسبية يجب أن يوفر معلومات أكثر دقة وأكثر نفعاً في مجال التنبؤ واتخاذ القرارات، أو إذا اقتضى ذلك معيار جديد، وفي مجال المحاسبة من الضروري التمييز بين السياسات المحاسبية الواجبة التطبيق وبين النظرية المحاسبية، إذ أن السياسة المحاسبية ترتبط وتطبق عادةً في بيئة معينة أو مجتمع معين، أما النظرية المحاسبية فلا ترتبط عادةً ببيئة معينة إذ أنها تعبر عن الإطار الفلسفي لعلم

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المحاسبة، ألا أن السياسة المحاسبية لا تبنى بمعزل عن نظريات المحاسبة بل تعتبر النظرية هي الإطار المرجعي لبناء السياسة المحاسبية، لذلك تتباين السياسات المحاسبية وفقاً للمجتمعات المطبقة فيها.( السيدة،2020: 21)

وبالتالي فان الحالات التي يسمح فيها المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) للشركات بتغيير سياسة محاسبية معينة محدودة في الحالات الآتية: ( أبو نصار وحميدات،2015: 133)

- إذا تطلب معيار أو تفسير معين هذا التغيير.
- إذا تطلب قانون تشريع محلي هذا التغيير.
- إذا أدى هذا التغيير لزيادة موثوقية وملائمة المعلومات المعروضة في القوائم المالية للشركة، وبالتالي عزز من إظهار المعلومات المتعلقة بميزانية الشركة ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية.

ولا يعتبر المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) التغييرات التالية كتغييرات في السياسات المحاسبية

- تطبيق سياسة محاسبية على نوع جديد من المعاملات أو العمليات والتي لم تحدث لدى الشركة في السابق.
- تطبيق سياسة محاسبية جديدة على المعاملات أو العمليات التي لم تحدث لدى الشركة في السابق أو أنها كانت غير مهمة نسبياً.

2.**الإفصاح عن السياسة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي:** تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسة محاسبية قد تختلف من مؤسسة لأخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف علىها في أي دولة تتضمن سياسات وطرق مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية و كذلك الأمريكية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليس هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة وأحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية التي أدتها. ( رباعة، 2019: 19)

**سادساً: السياسات المحاسبية وعلاقتها بالتقديرات المحاسبية:** يشير المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) في الفقرة رقم (23) بأنه في حالة عدم التأكد في الأنشطة التجارية فإن كثيراً من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها، والتقدير يستلزم الاجتهاد الذي يعتمد على أحداث المعلومات المتوفرة، ويمكن أن يكون التقدير مطلوباً مثلاً للديون المشكوك في تحصيلها، أو تقادم المخزون، أو لتقدير العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاندثار المنافع الاقتصادية للموجودات القابلة للاندثار، فاستخدام التقدير المعقول يعتبر جزءاً هاماً من إعداد القوائم المالية ولا يؤثر ذلك على درجة الوثوق بها.

كما أن التغيير في التقديرات المحاسبية يحددها المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) بأنها: " تعديل القيمة الدفترية لأي موجود أو تعديل قيمة الاندثار الدوري لأي موجود"، كما ويضيف المعيار توضيحاً لذلك بأن

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

هذه التغيرات في التقديرات ترتبط بحدوث تعديلات في الموقف الحالي والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالموجودات والمطلوبات، وينشأ التغيير في التقديرات المحاسبية من المعلومات والتطورات الجديدة وبالتالي فلا تعد هذه التغيرات تصحيحاً للأخطاء. وترتبط بالتقديرات المحاسبية السياسات التي قد يقترح إتباعها في تقدير بعض العناصر وإظهارها بالقوائم المالية، ومن ثم يكون من المناسب بيان أثر هذه السياسات وتأثيرها على إعداد التقديرات المحاسبية لبنود القوائم المالية. (نورالدين و عبدالحليم،2015: 201)

**سابعاً: مفهوم الائتمان المصرفي:** يعتبر الائتمان المصرفي شكلاً من أشكال التمويل بكافة أنواعه، القصير والمتوسط والطويل الأجل والمستخدم في غالبية قطاعات النشاطات التجارية والصناعية وأيضاً الخدمية. ويعرف الائتمان بأنه" الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد. ( الدباس،2014: 15)

وتعرّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة وأحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على أحداها. (الفخري،2009: دون رقم الصفحة).

**ثامناً: معايير منح الائتمان:** يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C'S أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقاً لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير: (الدغيم وآخرون،2006: 196)

**1) الشخصية**: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له. وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى. ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها، وبموردیها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

**2) القدرة :** وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات.... إلخ، ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعلىه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف أخرى. ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض. (إيمان ونوال، 2011: 23)

**3) رأس المال:** يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملائمة العميل المقترض وقدرة حقوق الملكية على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد بالدرجة الأولى على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية. ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث إنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

**4) الضمان:** يقصد بالضمان مجموعة من الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد علىه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل. وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقترض أنها كافية. إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلاً كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يُطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.

**5) الظروف المحيطة**: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أوفي مرحلة النمو، أوفي مرحلة الاستقرار، أوفي مرحلة الإنحدار. (أنجرو،2007: 38)

**تاسعاً: تصنيف الائتمان المصرفي:** يمكن تصنيف الائتمان بحسب تعلمات المصرف المركزي العراقي إلى مجموعات بحسب ضمان التسديد، وذلك على النحو الآتي: ( الجزراوي والنعيمي،2010: 6)

1. الائتمان الممتاز: ويشمل الائتمان الممنوح بضمانات سهلة وسريعة التسييل.
2. الائتمان الجيد: وهو الائتمان غير مستحق السداد أي لم يحن وقت تسديده.
3. الائتمان المتوسط: وهو الائتمان المستحق السداد ولم يمضي على استحقاقه 90 يوماً.
4. الائتمان دون المتوسط: وهو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه أو استحقاق أحد أقساطه أو فوائده أكثر من 90 يوماً.
5. الائتمان الرديء: وهو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه 180 يوماً.
6. الائتمان الخاسر: وهو الإئتمان الذي مضى على تأريخ استحقاقه أكثر من سنة.

**عاشراً: مفهوم الأزمة المالية:** لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية هي إضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره القطاعات الأخرى. (www.iasj.net). اما تطرق العديد من الكتاب والباحثين إلى مفهوم الأزمة المالية من وجهات نظر عديدة، فقد عرفت الأزمة المالية بأنها " الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الموجودات، والموجودات إما رأس المال المادي يستخدم في العمليات الانتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما موجودات مالية، هي حقوق الملكية برأس المال المادي أو للمخزون السلعي ، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً، أو انها حقوق الملكية للموجودات المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية ( للنفط أو للعملات الأجنبية مثلاً) فإذا انهارت قيمة موجود ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها. (حسن و عبدالحميد،2011: 77)، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار المفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.(بوشملة،2018: 162)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

**الحادية العشر: أنواع الأزمات المالية:**

تتعدد أنواع الأزمات المالية وتختلف تصنيفاتها ويمكن إن نلخص إلى التصنيف التالي أو اعتماده: **أزمة مديونية خارجية** هي الازمات تعني إن بلد او مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية أو تسديدها. **أزمة مصرفية** هي نوع من الأزمات التي يتعرض فيها أو عدد من البنوك لعدم القدرة على مواجهة طلبات سحب الودائع عند تدافع شديد للمودعين. **أزمات عملة** التي تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بلغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة وتحدث تلك الازمات لدى اتخاذ السلطات التقديرة قرار بخفض العملة، أما **أزمات أسواق المال**، حالة الفقاعات تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بالفقاعة حيث تتكون الفقاعة عندما يرتع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كما الأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدره هذا الأصل على توليد الدخل. (طارق،2019: 140)

**ويرى الباحثون** أن احدى أنواع الأزمات المالية هي الأزمة السياسية وهي صراع السياسي التي تنتج منها نتيجة حروب الباردة بين الدول الكبرى أو الصراع الداخلي بين الاحزاب المتنافسة لغرض احتوى السلطة كما الحال في العراق وأقليم كوردستان خاصةً. ومن خصائص هذه الأزمات مما يأتي: (الباحثون)

1. سحب النقود الموجودة في المصارف الحكومية وإداعها في المصارف المجهولة.
2. إنشاء المشكلات غير متوقعة من قبل الحكومة الاتحادية لغرض استخدامها ضد حكومة أقليم كوردستان كما هي الحال في سنة 2014 عندما قررت الحكومة الاتحادية بقطع حصة الموازنة.
3. إنشاء الحروب في الدول النامية من قبل الدول الكبرى لحصر مصالحهم في هذه الدول وصرف الأسلحة المتبقية في مخازنهم وتدمير هذه الدول وإعادة إعمارها لاستلاء على موارد هذه الدول كالنفط.

**الثانية العشرة: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي:**

ذهب العديد من المحللين في بداية أيام الأزمة المالية العالمية إلى أن الاقتصاد العراقي أبعد مايكون عن التأثر بتلك الأزمة، وقد ساقوا العديد من المبررات لذلك، ولكن الواقع العملي أثبت عدم صحة هذه التوقعات في ظل عالمية الأزمة، فلا يكاد يوجد بلداً في أرجاء المعمورة إلا وتكون الأزمة المالية قد أصابته بتأثير ما، وفي العراق سنتناول هذه التأثيرات من خلال (أسعار النفط، أسواق المال،الاستثمارات، سعر صرف الدينار العراقي، الرصيد من العملة الصعبة، قطاع المصارف) وكالاتي:( (www.uobabylon.edu.iq/publications

1. أسعار النفط: يعتمد العراق بنسبة 95% في موازنته العامة على الإيرادات النفطية، وبالرغم من التحوطات الكبيرة التي قامت بها وزارة المالية العراقية في موازنة عام 2008 حين صُممت على أساس أن برميل النفط يعادل 57 دولاراً للبرميل الوأحد، الا أن سعر النفط قد انخفض إلى أقل من

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ذلك بكثير حتى وصل إلى مستوى 40 دولار للبرميل الواحد في الكانون الثاني 2009، الأمر الذي ترك أثراً بيناً على الموازنة الحالية التي أعيد تصحيحها لأكثر من مرة مع انخفاض أسعار النفط.. بمعنى أن الموازنة تتقلب كلما تقلب العالم.

2. **قطاع المصارف:** وبشأن إمكانية وجود أثر محسوس للازمة العالمية التي تعصف ببنوك العالم على المصارف العراقية الحكومية والأهلية، فأن العراق يعد بعيدا نسبيا من الأزمة المالية التي تعصف بالنظام المالي الدولي ومن هذا الجانب لعدة أسباب، في مقدمتها أن الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي ما زالت تدار بطريقة بعيدة عن المخاطر وان استثمارها يتم بأوراق مالية سيادية بعيدة عن مضاربات السوق الحالية، إضافة إلى أن انخفاض درجة الانفتاح (الانكشاف) الاقتصادي بين المصارف العراقية والمصارف العالمية يبقي تلك المصارف في منأى عن التأثيرات السلبية لتلك الأزمة.( www.webcache.googleusercontent.com)

**الثالثة العشر: دور معايير المحاسبية في الأزمة المالية:**

المعيار المحاسبي هو المرشد الأساس لقياس العلميات والأحداث والضروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها. فالمعيار المحاسبي هو قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه باعداد وتحضير التقارير المالية ومن ثم البيانات الختامية للشركة.

أن الاستراتيجية المعلنة عن تبني معايير المحاسبة الدولية تدل على إنها إرشادات عامة لما يجب أن يكون عليه التطبيق المحاسبي من حيث قياس العمليات وإثباتها والإفصاح عنها بصورة عادلة، وتهدف إلى تقليل الفوارق والاختلافات في عرض البيانات المالية بين دول العالم مع توفير الاستقلالية ولاحيادية في إعدادها، لذلك فان العديد من الجهات واللجان الإقليمية والدولية خصوصاً على مستوى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والأمريكية FASB وبالتعاون مع مراكز وهيئات قومية ومنظمات دولية برأت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من المسؤولية عن حدوث الأزمة المالية، ولعل أهم حدث بهذا الصدد هو التقرير الذي قدمه رئيس مجلس مايير المحاسبة الدولية في 2008/11/11 استجابة لطلب لجنة الخزانة بمجلس العموم الأمريكي HCTC حول دور المحاسبة في الأزمة الإئتمانية، والذي جاء فيه أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يؤكد أنه جهة مستقلة ملتزمة نحو الجميع بتطوير معايير ابلاغ مالية دولية تجعل القوائم المالية تتسم بمعلومات ذات شفافية عالية جداً. ( الكبيسي،2010: 8)

## المبحث الرابع/ تحليل الاستبيان واختبار فرضيات البحث

**تمهيد**

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى التأكد من صدق الإستبانة بالإضافة إلى التحليل الإحصائي لعينة البحث واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام برنامج (SPSS 22.0) الإحصائي.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

**أولاً: أسلوب جمع البيانات:**

إضافةً إلى الأبحاث والدراسات المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث فقد تم البحث في الجانب العملي باستخدام أسلوب الإستبانة في جمع البيانات وقد اشتملت هذه الإستبانة على أسئلة تتعلق بالسياسة المحاسبية وأثر تغيير السياسة المحاسبية على الإئتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية.

**ثانياً: وصف عينة البحث:**

قام الباحثون بتوزيع (62) استمارة الاستبيان على (مديرعام، معاون مدير، رؤوساء الأقسام، رئيس الوحدة، وتحديداً رؤوساء أقسام المحاسبي والتدقيق) وقد تم اختيار عينة المقصودة التي تمثل (62) موظفاً ممن لهم الإطلاع على أعمال المصارف التجارية وقد تم توزيع (62) استمارة استبيان مصممة وفق هيكل معين لتعكس نتائجها حيثيات موضوع البحث وقد تم إعادة (55) منها إذ تم الاستفادة من (50) وتم تحليل نتائجها. أما المتبقي البالغ عددهم (7) استمارات لم يعاد من قبل الموظفين.

جدول (1): قيمة معامل الفا كرونباخ

| | N of Items | Cronbach's Alpha |
|---|---|---|
| الفا كرونباخ الكلي | 30 | 0.872 |
| الفا كرونباخ السياسة المحاسبية | 10 | 0.751 |
| الفا كرونباخ الائتمان المصرفي | 10 | 0.735 |
| الفا كرونباخ التغيير في السياسة المحاسبية | 10 | 0.723 |

المصدر: ( من إعداد الباحثين)

تم استخدام معامل (الفا كرونباخ) لغرض التأكد من دقة إجابات أفراد عينة البحث. واعتمادا على نتائج التحليل من الحاسبات ومن خلال الجدول رقم (1) تبين أن قيمة الفا كرونباخ مرتفعة وان عدد العناصر هو (30) عنصراً وهي موجبة الإشارة، و يتضح أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تساوي 0.723 على المستوى الإجمالي (للمتغيرات الثالث: الأزمة المالية). الفا كرونباخ لمتغير ( للمتغير الأول السياسة المحاسبية هي 0.872 وهي عالية نسبيا و يعزى ذلك إلى أن عدد الأسئلة لهذا المعيار يساوي 10. يليه الفا كرونباخ لمتغير الإئتمان المصرفي بنسبة (0.735) و يعزى إلى أن عدد الأسئلة يساوي 10.

جدول (2): توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للعمر

| العمر | التكرارات و النسب المئوية | |
|---|---|---|
| | تكرارات | النسب المئوية |
| أقل من 30 سنة | 12 | 24.0 |
| 31-35 سنة | 9 | 18.0 |
| 36-40 سنة | 14 | 28.0 |
| 41-45 سنة | 7 | 14.0 |

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

| | | |
|---|---|---|
| 46 سنة فأكثر | 8 | 16.0 |
| المجموع | 50 | 100.0 |

المصدر: ( من إعداد الباحثين)

يمكن ملاحظة التوزيع الطبيعي من حيث الفئات العمرية لأفراد عينة البحث من الجدول (2) حيث أن أعلى نسبة من أفراد العينة هم ضمن الفئات العمرية (36-40 سنة)، حيث بلغت نسبتهم (28.0 %), يليها الفئة العمرية (أقل من 30 سنة)، إذ بلغت نسبتها (24.0 %)، ويليها الفئة العمرية (31-35 سنة)، حيث بلغت نسبتها (18.0 %)، والفئة العمرية (41-45) هي الأقل حيث بلغت نسبتها (14.0%) من أفراد عينة الدراسة.

جدول (3): توزيع أفراد عينة البحث وفقاً التحصيل الدراسي

| التحصيل الدراسي | التكرارات و النسبة المئوية | |
|---|---|---|
| | تكرارات | النسبة المئوية |
| بكالوريوس | 30 | 60.0 |
| دبلوم عالى | 6 | 12.0 |
| ماجستير | 3 | 6.0 |
| دكتوراه | 2 | 4.0 |
| أخرى اذكرها | 9 | 18.0 |
| المجموع | 50 | 100.0 |

المصدر: ( من إعداد الباحثين)

يتضح من الجدول (3) إن أغلبية العينة هم من التحصيل الدراسي (بكالوريوس) بنسبة مئوية (60.0%) من ذوي التحصيل الدراسي (أخرى اذكرها و دبلوم عالي) بنسبة مئوية (18.0%) (12.0%) على توالي و نسبة (4.0%) من عينة البحث هم من التحصيل الدراسي (دكتوراه).

جدول (4): توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للتخصص العلمي

| التحصيل العلمي | التكرارات و النسبة المئوية | |
|---|---|---|
| | تكرارات | النسبة المئوية |
| محاسبة | 17 | 34.0 |
| ادارة عمال | 8 | 16.0 |
| مصارف و تمويل | 4 | 8.0 |
| تجارة | 3 | 6.0 |
| اقتصاد | 13 | 26.0 |
| أخرى | 5 | 10.0 |
| المجموع | 50 | 100.0 |

المصدر: ( من إعداد الباحثين)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يتضح من الجدول (4) إن أغلبية العينة هم من التخصص العلمي (المحاسبة) بنسبة مئوية (34.0%) والأقلية من ذوي الاختصاص العلمي (التجارة) بنسبة مئوية (6.0%) و نسبة (26.0%) من عينة البحث هم من التخصص العلمي (الإقتصاد).

جدول (5): توزيع أفراد عينة البحث وفقاً الدرجة الوظيفية

| الدرجة الوظيفية | التكرارات و النسبة المئوية | |
|---|---|---|
| | تكرارات | النسبة المئوية |
| مدير | 9 | 18.0 |
| معاون مدير | 12 | 24.0 |
| رئيس القسم | 5 | 10.0 |
| رئيس الوحدة | 2 | 4.0 |
| موظف مختص | 22 | 44.0 |
| المجموع | 50 | 100.0 |

المصدر: ( من إعداد الباحثين)

يتضح من الجدول (5) إن أغلبية العينة هم من الدرجة الوظيفية (موظف مختص) بنسبة مئوية (44.4%) والأقلية من ذوي الدرجة الوظيفية (رئيس الوحدة) بنسبة مئوية (4.0%) و نسبة (24.0%) من عينة البحث هم من الدرجة الوظيفية (معاون مدير).

جدول (6): توزيع أفراد عينة البحث وفقاً لسنوات الخدمة

| عدد سنوات الخبرة | التكرارات و النسبة المئوية | |
|---|---|---|
| | تكرارات | النسبة المئوية |
| أقل من 5 سنوات | 14 | 28.0 |
| 6-10 سنوات | 12 | 24.0 |
| 11-15 سنة | 16 | 32.0 |
| 16 سنة و أكثر | 8 | 16.0 |
| المجموع | 50 | 100.0 |

المصدر: ( من إعداد الباحثين)

يتضح من الجدول (6) إن أغلبية العينة هم من التدريسيين ذوي الخبرة (11-15 سنة) حيث بلغت نسبتهم (32.0%) يليه الفئة من ذوي الخدمة (أقل من 5 سنوات) و بنسبة (28.0%) من أفراد العينة. كما يتضح من الجدول إن التدريسيين ذوي الخبرة (16 سنة فأكثر) سنوات يشكلون نسبة (16.0%).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

**ثالثاً: اختيار فرضيات البحث:**

جدول رقم (7): محور السياسة المحاسبية

| المحور | موافق بشدة | موافق | غير متاكد | غير موافق | غير موافق بشدة | المتوسط Mean | الانحراف المعياري S.D |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | العدد | العدد | العدد | العدد | | |
| | % | % | % | % | % | | |
| $X_1$ | 24 | 25 | 1 | 0 | 0 | 4.46 | 0.54 |
| | 48.0 | 50.0 | 2.0 | 0.0 | 0.0 | | |
| $X_2$ | 18 | 24 | 6 | 2 | 0 | 4.16 | 0.79 |
| | 36.0 | 48.0 | 12.0 | 4.0 | 0.0 | | |
| $X_3$ | 15 | 21 | 10 | 3 | 1 | 3.92 | 0.96 |
| | 30.0 | 42.0 | 20.0 | 6.0 | 2.0 | | |
| $X_4$ | 23 | 18 | 4 | 5 | 0 | 4.18 | 0.96 |
| | 46.0 | 36.0 | 8.0 | 10.0 | 0.0 | | |
| $X_5$ | 14 | 27 | 8 | 1 | 0 | 4.08 | 0.72 |
| | 28.0 | 54.0 | 16.0 | 2.0 | 0.0 | | |
| $X_6$ | 16 | 23 | 9 | 1 | 1 | 4.04 | 0.87 |
| | 32.0 | 46.0 | 18.0 | 2.0 | 2.0 | | |
| $X_7$ | 17 | 26 | 5 | 2 | 0 | 4.16 | 0.76 |
| | 34.0 | 52.0 | 10.0 | 4.0 | 0.0 | | |
| $X_8$ | 20 | 19 | 10 | 1 | 0 | 4.16 | 0.81 |
| | 40.0 | 38.0 | 20.0 | 2.0 | 0.0 | | |
| $X_9$ | 23 | 18 | 8 | 1 | 0 | 4.26 | 0.80 |
| | 46.0 | 36.0 | 16.0 | 2.0 | 0.0 | | |
| $X_{10}$ | 17 | 22 | 10 | 0 | 1 | 4.08 | 0.85 |
| | 34.0 | 44.0 | 20.0 | 0.0 | 2.0 | | |
| مجموع | 187 | 223 | 71 | 16 | 3 | 4.15 | 0.806 |
| | 37.4 | 44.6 | 14.2 | 3.2 | 0.6 | | |

المصدر: ( من إعداد الباحثين)

يتضح من الجدول (7) ان الوسط الحسابي العام القوة بلغ (4.15) وبالانحراف المعياري البالغ (0.806) ,إذ تبين أن الوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الحسابي للمقياس (3) وهذا يعني إن المؤشرات المتغيرة تعد واضحاً لأفراد عينة البحث بنسبة اتفاق إجمالي بلغ (82.0%) وفقاً لوجهة نظرهم. وكما أن نسبة (14.2%) من أفراد العينة غير متأكدين من ذلك. وإن نسبة (8.73.8%) عند مستوى (غير موافق، غير موافق بشدة) من أفراد عينة البحث.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

جدول رقم (8): الإئتمان المصرفي

| المحور | موافق بشدة | موافق | غير متاكد | غير موافق | غير موافق بشدة | المتوسط Mean | الانحراف المعياري S.D |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | العدد | العدد | العدد | العدد | | |
| | % | % | % | % | % | | |
| $X_1$ | 23 | 25 | 2 | 0 | 0 | 4.42 | 0.57 |
| | 46.0 | 50.0 | 4.0 | 0.0 | 0.0 | | |
| $X_2$ | 19 | 29 | 2 | 0 | 0 | 4.34 | 0.55 |
| | 38.0 | 58.0 | 4.0 | 0.0 | 0.0 | | |
| $X_3$ | 23 | 24 | 2 | 1 | 0 | 4.38 | 0.66 |
| | 46.0 | 48.0 | 4.0 | 2.0 | 0.0 | | |
| $X_4$ | 26 | 16 | 4 | 3 | 1 | 4.26 | 0.98 |
| | 52.0 | 32.0 | 8.0 | 6.0 | 2.0 | | |
| $X_5$ | 10 | 30 | 9 | 1 | 0 | 3.98 | 0.68 |
| | 20.0 | 60.0 | 18.0 | 2.0 | 0.0 | | |
| $X_6$ | 13 | 26 | 11 | 0 | 0 | 4.04 | 0.69 |
| | 26.0 | 52.0 | 22.0 | 0.0 | 0.0 | | |
| $X_7$ | 18 | 21 | 9 | 2 | 0 | 4.10 | 0.83 |
| | 36.0 | 42.0 | 18.0 | 4.0 | 0.0 | | |
| $X_8$ | 19 | 26 | 4 | 1 | 0 | 4.26 | 0.69 |
| | 38.0 | 52.0 | 8.0 | 2.0 | 0.0 | | |
| $X_9$ | 14 | 26 | 7 | 2 | 1 | 4.0 | 0.88 |
| | 28.0 | 52.0 | 14.0 | 4.0 | 2.0 | | |
| $X_{10}$ | 18 | 27 | 3 | 2 | 0 | 4.22 | 0.73 |
| | 36.0 | 54.0 | 6.0 | 4.0 | 0.0 | | |
| مجموع | 183 | 250 | 53 | 12 | 2 | 4.2 | 0.72 |
| | 36.6 | 50.0 | 10.6 | 2.4 | 0.4 | | |

المصدر : ( من إعداد الباحثين)

يتضح من الجدول (8) ان الوسط الحسابي العام القوة بلغ (4.2) وبالانحراف المعياري البالغ (0.72) ,إذ تبين أن الوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الحسابي للمقياس (3) وهذا يعني ان المؤشرات المتغيرة تعد واضحاً لأفراد عينة البحث بنسبة اتفاق إجمالي بلغ (86.6%) وفقاً لوجهة نظرهم. وكما أن نسبة (10.6%) من أفراد العينة غير متأكدين من ذلك. وان نسبة (2.8%) عند مستوى (غير موافق، غير موافق بشدة) من أفراد عينة البحث.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

جدول رقم (9): التغيير في السياسة المحاسبية في ظل الأزمة المالية

| المحور | موافق بشدة | موافق | غير متاكد | غير موافق | غير موافق بشدة | المتوسط Mean | الانحراف المعياري S.D |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | العدد | العدد | العدد | العدد | | |
| | % | % | % | % | % | | |
| $X_1$ | 20 | 24 | 6 | 0 | 0 | 4.28 | 0.67 |
| | 40.0 | 48.0 | 12.0 | 0.0 | 0.0 | | |
| $X_2$ | 8 | 34 | 6 | 2 | 0 | 3.96 | 0.66 |
| | 16.0 | 68.0 | 12.0 | 4.0 | 0.0 | | |
| $X_3$ | 18 | 29 | 2 | 1 | 0 | 4.28 | 0.64 |
| | 36.0 | 58.0 | 4.0 | 2.0 | 0.0 | | |
| $X_4$ | 12 | 27 | 9 | 2 | 0 | 3.98 | 0.76 |
| | 24.0 | 54.0 | 18.0 | 4.0 | 0.0 | | |
| $X_5$ | 16 | 22 | 10 | 2 | 0 | 4.04 | 0.83 |
| | 32.0 | 44.0 | 20.0 | 4.0 | 0.0 | | |
| $X_6$ | 13 | 27 | 8 | 1 | 1 | 4.00 | 0.83 |
| | 26.0 | 54.0 | 16.0 | 2.0 | 2.0 | | |
| $X_7$ | 14 | 28 | 7 | 1 | 0 | 4.10 | 0.70 |
| | 28.0 | 56.0 | 14.0 | 2.0 | 0.0 | | |
| $X_8$ | 11 | 25 | 12 | 2 | 0 | 3.90 | 0.78 |
| | 22.0 | 50.0 | 24.0 | 4.0 | 0.0 | | |
| $X_9$ | 15 | 25 | 8 | 2 | 0 | 4.06 | 0.79 |
| | 30.0 | 50.0 | 16.0 | 4.0 | 0.0 | | |
| $X_{10}$ | 15 | 23 | 8 | 2 | 2 | 3.94 | 0.99 |
| | 30.0 | 46.0 | 16.0 | 4.0 | 4.0 | | |
| مجموع | 142 | 264 | 76 | 15 | 3 | 4.05 | 0.76 |
| | 28.4 | 52.8 | 15.2 | 3.0 | 0.6 | | |

المصدر: ( من إعداد الباحثين)

يتضح من الجدول (9) ان الوسط الحسابي العام **القوة** بلغ (4.05) وبالانحراف المعياري البالغ (0.76) ,إذ تبين أن الوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الحسابي للمقياس (3) وهذا يعني أن المؤشرات المتغيرة تعد واضحاً لأفراد عينة البحث بنسبة اتفاق إجمالي بلغ (81.2%) وفقاً لوجهة نظرهم. وكما أن نسبة (15.2%) من أفراد العينة غير متأكدين من ذلك. وان نسبة (3.6%) عند مستوى (غير موافق، غير موافق بشدة) من أفراد عينة البحث.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

جدول (10): علاقة ارتباط بين التمكين في الوظيفي للعاملين

| علاقة ارتباط | الإئتمان المصرفي | |
|---|---|---|
| | ارتباط | المعنوي |
| السياسة المحاسبية | 0.586 | 0.000 |
| التغيير في السياسة المحاسبية في ظل الأزمة المالية | 0.489 | 0.000 |

المصدر: ( من إعداد الباحثين)

تم من خلالها قياس واختبار معنوية علاقات الارتباط بين متغيرات البحث التي تضمنتها الفرضية الرئيسية، وما ينبثق عنها من الفرضيات الفرعية، وقد استخدم الباحثون لهذا الغرض معامل الارتباط البسيط (spearrman Correlation) لقياس قوة العلاقة بين متغيري الدراسة.

تشير الفرضية الرئيسية الأولى إلى أنه " توجد علاقة معنوية موجبة ذات دلالة إحصائية بين السياسة المحاسبية و الإئتمان المصرفي ". يعني إن تغيير السياسات المحاسبية المتاحة في المصارف التجارية في أقليم كوردستان له أثر إيجابي على قرارات الائتمان لشركات طالبة الائتمان. ومن خلال الجدول (10) يلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين متغيري البحث يساوي (0.586)عند مستوى معنوي (0.00) ومن خلال مقارنة القيمة المعنوية نرى بأن قيمته أقل من (0.05) وهذا يعني أنه دالة احصائيا ويوجد ارتباط بين متغيري الدراسة، وهذا يؤكد وقبول الفرضية الرئيسة الاولى.

تشير الفرضية الرئيسة الثانية إلى انه " توجد علاقة معنوية موجبة ذات دلالة إحصائية بين تغيير في السياسة المحاسبية في ظل الأزمة المالية و الإئتمان المصرفي ". ومن خلال الجدول (10) يلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين متغيري البحث يساوي (0.489)عند مستوى معنوي (0.00) ومن خلال مقارنة القيمة المعنوية نرى بان قيمته أقل من (0.05) وهذا يعني انه دلالة إحصائية ويوجد ارتباط بين متغيري الدراسة، وهذا يؤكد وقبول الفرضية الرئيسية الثانية هي إن عدم قيام المصرف بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية التي يجب أن تسبق عملية منح الائتمان، تؤدي إلى تفاقم أزمة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة.

جدول (11): ملخص قيم الإنحدارات والتوزيعات لمتغيرات البحث

| علاقة إنحدار | المتغير التابع: الإئتمان المصرفي | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المتغير المستقل | Beta | F | T | $R^2$ | Sig. |
| الثابت | 1.742 | 13.491 | 3.541 | 0.365 | 0.001 |
| السياسة المحاسبية | 0.410 | | 3.047 | | 0.004 |
| التغيير في السياسة المحاسبية في ظل الأزمة المالية | 0.186 | | 1.266 | | 0.212 |

(المصدر: من إعداد الباحثين)

يوضح الجدول (11) علاقات الإنحدار وقيم معامل بيتا و تربيع قيمة الارتباط و قيم توزيعي F و T لكل من المتغيرين المستقلين والمتغير التابع. ويمكن اختبار صحة الفرضية الرئيسية التي تنص بأنه توجد تأثير

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

معنوي ذو دلالة إحصائية للسياسة المحاسبية في الإئتمان المصرفي حيث يتضح من الجدول (11) وجود تأثير معنوي لكل من المتغيرين بإعتبارها متغيراً تابعا.

تشير النتائج الإحصائية المبنية في الجدول (11) إن النموذج يصلح لاختبار الفرضية الرئيسية (توجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للسياسة المحاسبية في الإئتمان المصرفي)، وذلك لأن قيمة معامل الإنحدار (Beta) والبالغ (0.410) يدل على أن التغيير الإئتمان المصرفي (41.0%) يعزى إلى السياسة المحاسبية. ويَدعم هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والبالغة (13.491) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (6.5) و مستوى معنوية (0.00) وبمعامل تحديد (R2) قدرهُ (0.365) وهذا يعني (36.5%) من التغييرات للسياسة المحاسبية تفسرها الإئتمان المصرفي البالغ (63.5%) إلى متغيرات عشوائية لا يُمكن السيطرة علىها أو أنها غير داخلة في نموذج الإنحدار أصلاً نقبل فرضية بديلة ونرفض فرض العدم.

ان النموذج يصلح لاختبار الفرضية الرئيسية (توجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية تغيير في السياسة المحاسبية في ظل الأزمة المالية في الإئتمان المصرفي)، وذلك لان قيمة معامل الإنحدار (Beta) والبالغ (0.186) يدل على أن التغيير الإئتمان المصرفي (41.0%) يعزى إلى السياسة المحاسبية. ويَدعم هذا التأثير قيمة (T) المحسوبة والبالغة (1.266) و مستوى معنوي (0.212) وهي أكبر و مستوى معنوي (0.00). نقبل فرضية البديلة ونرفض فرض العدم (لا توجد تأثير معنوي ذو دلالة تغيير في السياسة المحاسبية في ظل الأزمة المالية في الإئتمان المصرفي)

## المبحث الخامس/ الاستنتاجات والتوصيات

**أولاً: الاستنتاجات:** توصل الباحثون بعد الإنتهاء من البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1. السياسات المحاسبية التي يمكن أن تستخدمها المصارف كقواعد للمعالجات المحاسبية التي تقوم بها، أو لضبط عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.
2. استخدام الإدارة لأحكامها وتقديرها لوضع سياسة محاسبية يوفر معلومات ملائمة لاحتياجات شركات طالبة للإئتمان.
3. أحدى المؤشرات للائتمان المصرفي التي تتمثل بقرار منح الإئتمان المصرفي هو وأحد من أصعب القرارات التي تكون إدارة المصارف مسؤولة عنها في حالة الأزمة المالية لديها أهمية عالية.
4. توجد علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والسياسة المحاسبية وان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية لأن اجتاذة الاختبار الاحصائي T test.
5. على الرغم من وجود علاقة بين الائتمان المصرفي والتغيير في السياسة المحاسبية فإن الإنحدار في هذا المتغيير لا يؤثر على الائتمان المصرفي.
6. إن معامل الإنحدار للسياسة المحاسبية تساوي (0.41) هذا يعنى زيادة وحدة وأحدة من كفاءة السياسة المحاسبية تؤدي إلى زيادة في الإئتمان المصرفي بمقدار (0.41).
7. حسب الجدول رقم (11) تبين لنا أن التغيير في السياسة المحاسبية لا تؤثر على الإئتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

**ثانياً: التوصيات:**

1. الإفصاح عن السياسة المحاسبية لأنها تؤثر إيجاباً على قرارات الأئتمان المصرفي.
2. لا بد لمستخدمي المعلومات المحاسبية من استخدام السياسات المحاسبية لتساعدهم على اتخاذ قرارات بشكل أفضل.
3. الاستفادة من تجارب الدول التي تعرضت إلى أزمات مالية في سبيل تلافي الوقوع في أزمات مماثلة.
4. يجب على إدارة المصارف اختيار السياسات المحاسبية التي تتلائم مع ظروف المنشأة.
5. يجب على إدارة المصارف عدم تغيير السياسة المحاسبية لأنه ليس لها تأثير على الإئتمان المصرفي.
6. ضرورة إقامـــة دورات تدريبية وتأهيلية للمحاسبين في الإدارة المالية عن الاستخدام الصحيح للسياسة المحاسبية.

## قائمة المصادر

**أولاً: الكتب:**

1. أبو نصار، محمد، و حميدات، جمعة (2015)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن.
2. الجعارات، خال جمال، (2008) معايير التقارير الماليةالدولية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، أثراء للنشر والتوزيع.

**ثانياً: المجلات العلمية:**

1. بوشملة، زهير، (2018)، جدوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتخفيف من آثار الأزمات المالية، مجلة علوم الإنسانية،المجلد ب، العدد 49، ص (155-168).
2. الجزراوى، إبراهيم محمد على، والنعيمي، نادية شاكر،(2010)، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 83، ص (1-45).
3. حسن، يسرى مهدي، و عبدالحيمد، عبدالعزيز الشويش، (2011)، الأزمة المالية العالمية لعام 2008 الأسباب – المعالجات – الآثار المترتبة علىها عربيا، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 2، ص(75-95).
4. الدغيم، عبدالعزيز، والأمين، ماهر، وأنجرو، إيمان،(2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3، ص(191-210).
5. راهي، محمد غالي، (2015)، دور الائتمان المصرفي في تمويل سوق السكن في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 10، عدد خاص بمؤتمر الاسكان، ص(179-201).
6. الزيادات، على، والخرابشة، فارس،(2013)، أثر الأزمة المال على الأسواق المالية العالمية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 1، ص(400-426).
7. طارق، شوقي، (2019)، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ومساهمتها في خلق الأزمات المالية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 2، ص (138-151)
8. الطاهر، الفاتح الشريف يوسف، و محمدين، نور الهدى، (2013)، الترميز الائتماني ودوره في الحد من المخاطر الائتمان المصرفي في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 14، العدد 1، ص (52-83).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

9. العلى، أسعد حميد، و عريقات، أحمد يوسف، (2018)، خصائص الاستثمار في بورصة عمان قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، مجلة جامعة مؤتة للبحوق والدراسات، المجلد 33، العدد 3، ص(173-194).
10. الكبيسي، عبدالستار عبدالجبار عيدان، (2010)، معايير المحاسبة الدولية والمسؤولية عن الأزمة المالية العالمية الحالية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 3، ص (1-26)
11. نورالدين، أحمد قايد، وعبدالحليم، سعيدى، (2015)، مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 133، ص (197-215).

**ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:**

1. أنجرو، إيمان، (2007)، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير باختصاص المحاسبة، جامعة التشرين، كلية الاقتصاد، الجمهورية العربية السورية.
2. إيمان،حابس، و نوال، بن عمارة، (2011)، دور تحليل المالي في منح القرض، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدى مرباح ورقلة.
3. بوقشور، عياش، وكبيش، محمود، (2020)، التغيير في السياسة المحاسبية وأثره على عدالة ومصداقية القوائم المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل.
4. الدباس، حسان، (2014)، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، الجمهورية العربية السورية.
5. رباعة، أشواق، (2019)، أثر مرونة السياسات المحاسبية على المعلومات المالية في البيئة الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، ، كلية العلوم الاقتصاد والتسسير وعلوم تجارية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
6. سليمان،عتير، (2017)، مورنة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
7. السيدة، مهند، (2020)، أثر تغيير السياسات المحاسبية في جودة التقارير المالية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات مشروع التخرج في العلوم الإدارية، جامعة الشام الخاصة، كلية العلوم الإدارية، الجمهورية العربية السورية.
8. شيماء، بن قفة، وسارة، ميموني، (2019)، العلاقة بين التغير في السياسة والطرق المحاسبية وجودة القوائم المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
9. عبدالسلام، محمد يونس، (2010)، التغير في السياسات المحاسبية وتأثيره على عدالة وصدق القوائم المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسة التجارية،السودان.

10. العرابي، حمزة، (2013)، المعايير المحاسبة الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس ، الجزائر.
11. الفخرى، سيف هشام صباح، (2009)، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم المالية والمصرفية ، جامعة حلب، الجمهورية العربية السورية.

**رابعاً: شبكة المعلومات الدولية (Internet)**

1. https://www.iasj.net/iasj/download/2ade6d5c6a1962c01
2. http://www.uobabylon.edu.iq/publications/humanities_edition14/humanities_ed14_6.doc
3. http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:u29SG0UQ0yIJ:eco.nahrainuniv.edu.iq

## الملحق
## استمارة الإستبانة

**حكومة أقليم كوردستان - العراق**
**وزارة التعلم العالي والبحث العلمي**
**جامعة السليمانية**
**الســادة المحترمين ...**
**تحية طيبة ...**

بالإشارة للموضوع أدناه ومساهمة في الارتقاء بالبحث العلمي في مجال المحاسبة تقوم الباحثون بإعداد دراسة بعنوان ( **أثر تغيير السياسات المحاسبية على الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية)** ، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية في محافظة السليمانية ولأجل التحقق من فروض الدراسة استخدم الباحثون هذه الإستبانة كأحدى أدوات البحث الرئيسية وحتى تتحقق الفائدة المرجوة من الدراسة فإن الباحثين يضعون بين أيديكم هذه الإستبانة يحاولون من خلالها الاستفادة من آرائكم من خلال تفضلكم بالإجابة الصحيحة والدقيقة مع كتابة أي تعلقات ترونها ضرورية والتي حتماً ستكون إضافة حقيقية والباحثون على ثقة في توخيكم الدقة والعناية العلمية وتقديم ما يخدم البحث العلمي.

وختاماً يتقدم الباحثون لسيادتكم بخالص الشكر والتقدير على ما تقدمونه من وقت وجهد للإجابة على أسئلة الإستقصاء ويؤكدون لكم أن بيانات هذه الإستبانه سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير....

الباحثون

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

**أولاً : البيانات الشخصية:**

الرجاء التكرم بوضع علامة ( √ ) أمام الخيار المناسب

**1- العمر:**

أقل من 30 سنة (  )، 31 – 35 سنة (  )، 36 – 40 سنة (  )، 41 – 45 سنة (  )، 46 سنة فأكثر (  )

**2- المؤهل العلمي :**

بكالوريوس (  )، دبلوم عالي (  )، ماجستير(  )، دكتوراه (  )، أخرى أذكرها (  )

**3- التخصص العلمي:**

المحاسبة (  )، إدارة أعمال (  )، المصارف والتمويل (  )،التجارة (  )، الإقتصاد (  )، أخرى (  )

**4- الدرجة الوظيفية :**

مدير (  )، معاون مدير (  )، رئيس القسم (  )، رئيس الوحدة(  )، موظف مختص(  )

**5- سنوات الخبرة :**

أقل من 5 سنوات (  )، 6 – 10 سنة (  )، 11 – 15 سنة (  )، 16 سنة وأكثر (  )

**ثانياً :متغيرات الدراسة**

1. **السياسة المحاسبية:** تعد السياسات المحاسبية عن طرق المعالجة التي تتم على البيانات المحاسبية، وكذلك يمكن أن تتعلق السياسات المحاسبية بطرق عرض القوائم المالية والبنود التي تحتويها، ويفترض الثبات والاتساق في استخدام هذه السياسات المحاسبية من فترة لأخرى.

| الرقم | البيانات | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | التأكد من أن دافع الإدارة من اختيار السياسة المحاسبية هو تحقيق مصلحة المصرف وزيادة أرباحه من خلال الإئتمان المصرفي و ليس دافعا أخرى | | | | | |
| 2 | التأكد من أن السياسة المحاسبية المستخدمة لن تؤثر سلبيا على سمعة المصرف وائتمانه للعملاء من خلال انخفاض جودة التقارير المالية | | | | | |
| 3 | التأكد من أن السياسة المحاسبية المستخدمة متفقة مع معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للمصارف التقليدية و معايير المحاسبة الدولة الحديثة المطبقة في ظل الأزمات | | | | | |
| 4 | التأكد أن الإدارة لم تلجأ إلى الاعتماد على سياسات محاسبية وهمية تجاه عملائه | | | | | |
| 5 | تأكد من الإدارة قد أفصحت عن تغيير السياسات المحاسبية عن الإئتمان المصرفي في التقارير المالية | | | | | |
| 6 | تميل الإدارة إلى استخدام السياسة المحاسبية لخدمة مصالحها في المصرف | | | | | |
| 7 | تساعد السياسة المحاسبية مستخدمى المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات بشكل أفضل | | | | | |

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 8 | تغيير السياسات المحاسبية يوضح ويبين حجم مخاطر الإئتمان المصرفي بالنسبة للإئتمان القائم بالبنك | | | | | |
| 9 | تساعد السياسة المحاسبية على دقة وعرض وتحليل البيانات الواردة بالتقارير المالية | | | | | |
| 10 | يؤثر الإفصاح عن السياسة المحاسبية على قرارات الاستثمارية والإئتمانية | | | | | |

2. **الإئتمان المصرفي:** أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

| الرقم | البيانات | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يعتبر الإئتمان المصرفي من أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية | | | | | |
| 2 | يقوم البنك قبل منح الإئتمان يتم مراجعة الوضع الإئتمان للعميل في ظل الأزمة المالية | | | | | |
| 3 | عوامل اقتصادية وسياسية وإجتماعية تحدث أثاراً سلبية على الإئتمان المصرفي | | | | | |
| 4 | قرار منح الإئتمان المصرفي هو وأحد من أصعب القرارات التي تكون إدارة البنك مسؤولة عنها في حالة الأزمة المالية | | | | | |
| 5 | التحليل المالي بتقديم تسهيلات إئتمانية يؤدي إلى تحديد حجم الإئتمان يمكن منحه و نوعه | | | | | |
| 6 | كلما كانت القدرة الإيرادية لطالب الائتمان أفضل كلما زادت نسبة قبول طلبه حتى يواجه المصرف الأزمة المالية | | | | | |
| 7 | من آثار السياسات المحاسبية يتم التعرف على مصادر التمويل للعميل قبل حصوله على الائتمان المطلوب لمواجهة اي أزمة المالية | | | | | |
| 8 | يتأكد المصرف من مدى قدرة العميل على تغطية كافة التزاماته من صافي أرباحه خلال الأزمات المالية | | | | | |
| 9 | يتأكد المصرف من مدى توافق مواعيد سداد التسهيل من توفر السيولة لدى العميل من خلال السياسات المحاسبية في ظل الأزمات المالية | | | | | |
| 10 | يقوم المصرف بتحليل نسب النشاط المتعلقة بمشروع العميل من اجل حصول على الأئتمان من خلال السياسات المحاسبية | | | | | |

3. **تغيير في السياسة المحاسبية في ظل الأزمة المالية:** وبشكل عام التغيير في السياسات المحاسبية يعني تحول الشركة من مبدأ محاسبي مقبول وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية إلى مبدأ آخر مقبول.

| الرقم | البيانات | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | المعيار المحاسبي هو المرشد الأساس لقياس العلميات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها | | | | | |
| 2 | تغيير السياسات المحاسبية يؤدي الى استخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبغض النظر عن إي أزمات وخصوصا وأن لها دورفي تسهيل الإئتمان المصرفي و إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية | | | | | |

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | المعيار المحاسبي بيان لتحقيق التنسيق بين السياسات المحاسبية والأحداث المالية للوحدة | | | | | |
| 4 | تغيير السياسة المحاسبية يؤدي الى إيجاد حلول جذرية للتخلص من الأزمة وليس الوقوف على اقتراح حلول وقتية | | | | | |
| 5 | يؤثر التغيير في السياسة المحاسبية على ثقة مستخدمي القوائم المالية | | | | | |
| 6 | تساعد السياسات المحاسبية على دقة وعرض وتحليل البيانات الواردة بالتقارير المالية لتسهيل الإئتمان المصرفي | | | | | |
| 7 | يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على صدق ودقة القوائم المالية ويؤدي الى تسهيل الإئتمان المصرفي | | | | | |
| 8 | يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على ثقة مستخدمي القوائم المالية لتعامل مع المصرف في ظل الأزمة المالية | | | | | |
| 9 | تساعد السياسات المحاسبية مستخدمي المعلومات المحاسبية المضمنة في القوائم المالية على إتخاذ القرارات بشكل أفضل لتعاملهم مع المصرف في ظل الأزمة المالية | | | | | |
| 10 | في الأزمة المالية يقوم المصرف بتغيير سياسته المحاسبية وهذا التغيير يعتبر تغيير إجباري | | | | | |

# كاریگەری گۆڕینی سیاسەی ژمێریاری لە سەر قەرزی بانکی لە کاتی قەیرانی داراییەکان

## پـوخـتـه:

سیاسەتی ژمێریاری بریتیە لە بەشێك لە پلانی درێژ خایەن لە ڕێکخراوی کارکردندا بە شێوەیەکی گشتی و وە ڕێکخراوی دارایدا بە شێوەیەکی تایبە، وە گرنگی دان پێی زۆر گرنگە بۆ ڕێکخستنی ئەو کارانەی کە ڕووەدات لەو ڕێکخراوانەدا. گرنگی ئەم توێژینەوەیە خۆی دەبینێتەوە لە دیاریکردن و پەیڕەوەی کردنی باشترین ئەو سیاسە ژمێریاریانەی کە هەیە لە بانکە بارزگانیەکاندا لە هەرێمی کوردستان بەمەبەستی بەردەوام بوونی قەرارەی (بڕی) قەرزە بانکیەکان و حالی دارایی لە کاتی قەیرانی داراییەکان، وە ئامانجی ئەم توێژینەوەیە بۆ زانینی کاریگەری ئەو سیاسە ژمێریارییانەی کە هەیە لەو بانکە بازرگانییانەی کە کار دەکەن لە هەرێمی کوردستان لە سەر بڕیاردانی قەرزی ئەو کۆمپانییانەی کە داوای قەرز دەکەن، وە زانینی دەرخستنی گرنگی بەدواداچوونی قەرز دوای پێدانی و لێکۆلینەوە لە بەردەوامی عەمیل کە بتوانێت ئەو قستانەی لەسەرێتی بیداتەوەلەگەڵ سودەکان بەپێی خشتەی زەمەنی دیاری کراو وە بەپێی مەرجەکانی قەرز، بۆ بەدەستهێنانی ئەمە هەستاین بە ڕێکخستنی (62) فۆڕمی

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ڕاپرسی وە تەوزیع کران بە سەر هەموو (بەڕێوەبەری گشتی، یاریدەدەری بەڕێوەبەر، سەرۆك بەشەکان، سەرۆکی یەکە، وە بەتایبەتی سەرۆك بەشی ژمێریاری و ووردبینی)، وە شیکاری بۆ ئەنجامی توێژینەوەکە کرا بە بەکارهێنانی پرۆگرامی (SPSS 22.0)، لە ڕێگەی پرۆگرامی توێژینەوەکە و پرۆسەی شیکاری ئاماری، توێژینەوەکە گەیشتە کۆمەڵێك دەرئەنجام کە گرنگترینیان بریتیە لە: سیاسەی ژمێریاری کە بانکەکان دەتوانن بەکاری بهێنن وەك قاعیدەیەك بۆ چارەسەری ژمێریاری، وە یاخود بۆ ڕێکخستن و پیشاندانی زانیارییەکانی ژمێریاری لە لیستی دارایی، وە هەروەها یەکێك لەنیشانەکانی قەرزی بانکی کە تەمسیلی بڕیاری پێدانی قەرزی بانکیە یەکێکە لە قورسترین بڕیارەکان کە کاگێڕی بانکەکان بەرپرسە لێی و وە لەکاتی قەیرانی دارایی گرنگی زیاترە. وە توێژینەوەکە کۆتایی هات بە چەند پێشنیارێك کە بریتیە لە ڕونکردنەوەی سیاسەتی ژمێریاری لە بەر ئەوەی کاریگەری باشی هەیە لە سەر بڕیارەکانی قەرزی بانکی وە پێویستە بەردەوامی بدرێت بە خولی ڕاهێنان و ئامادەکردنی ژمێریارەکان لە بەڕێوەبردنی دارایی لە سەر ڕاست بەکارهێنانی سیاسەی ژمێریاری.

# The Impact of The Change in Accounting Policy on Banking Credit in Light of The Financial Crisis

**Sirwan Lutfulah Abdulla**
Department of Accounting, College of Administration and Economic, University of Sulaiman, Sulaimany, Kurdistan Region, Iraq
sirwan.abdulla@univsul.edu.iq

**Hemn Mahamad Aziz**
Department of Accounting, College of Commerce, Universityof Sulaimani, Sulaimani, Kurdistan Region, Iraq
Hemn.aziz@univsul.edu.iq

**Rizgar Ali Ahmad**

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٧) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢٢
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Department of Accounting, College of Administration and Economic, University of Sulaiman, sulaimany, Kurdistan Region, iraq
Rizgar.ahmad@univsul.edu.iq

**Keywords***: accounting policy, bank credit, financial crisis, commercial banks, Kuridstan Region*

## Abstract

Accounting policy considered as a section of strategic planning for labour organizations in general and more particularly financial organizations, so it's important to be concerned in order to control the organizations activities. The significant of this research comes after selecting and implementing the best available accounting policies inside commercial banks in Kurdistan Region for the sake of continuing banks credits and their financial situation during financial crisis. This research aims to understand the impact of available accounting policies inside Kurdistan Region's commercial banks on credit decisions for credit seeking companies, then to identify the importance of credit follow-up after granting them in order to achieve customer continuity for paying back instalments with the interest amount based on the bond's conditions. To achieve this, 62 questionnaires have been created and distributed among (general directors, assistant managers, head of departments, head of units, and more precisely heads of accounting and auditing departments). Afterward, the data has been analysed by (SPSS 22.0) via statistical tools and regression analysis.

The research reached a bunch of results, such as; the possible accounting policies that is implemented in banks as a base of accounting treatments, or to adjust illustrated accounting information inside financial statements within one of credit banks indicators, which is known as granting bank credit, is considered as one of the hardest decisions that banks responsible for it especially during

financial crisis. Finally, the research is concluded with some recommendations, in the foreground accounting policy disclosure because it affects positively on bank credit decisions, then the necessity of holding training and qualification courses for accountants in financial management for the right use of accounting policy.